وتختلف معطيات «مجلس مستوطنات 'يهودا' و'السامرة' وغزة»، الى حدّ ما، عن المعطيات التي عرضها الجيش. فقد أفاد بيان أُصدر عن المجلس، بمناسبة الذكرى الخامسة للانتفاضة، بحصول ١٨٤٤٤٥ حادثة القاء حجارة، منذ بداية الانتفاضة، توزّعت كالتالي: ٣٠ ألفاً في العام ١٩٨٩؛ حوالى ٧٢ ألف في العام ١٩٩٠؛ ٣٧ ألف في العام ١٩٩١ وحوالى ٣٦ ألف حتى أواخر العام ١٩٩٢. وفي مقابل الهبوط النسبي في حوادث القاء الحجارة، طرأ ارتفاع حاد في حوادث اشعال الحرائق التي توزّعت كالتالي: ٣٥٨ في العام ١٩٨٩، ٢٢٩ في العام ١٩٩٠، ١٧٩ في العام ١٩٩١، و٥٧٠ في العام ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

وحول الاضرار في الجانب الاسرائيلي، أشار البيان الى جرح ٦ آلاف اسرائيلي، وقتل ١٩٨ بين عسكري ومدني خلال الانتفاضة. امّا الاضرار المادية، فلم تُقدّر بعد. وبناء على معطيات البيان، توزّعت الاصابات على النحول التالي: ١٢٧٢ في العام ١٩٨٩، حوالى ٣٠٠٠ في العام ١٩٩٠، و٩١٨ في العام ١٩٩١ و٩٣١ في العام ١٩٩٢؛ بينما توزّع عدد القتلى كالتالي: ٣٧ في العام ١٩٨٩، و١٧ في العام ١٩٩٠، و٢٦ في العام ١٩٩١، و١٨ في العام ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

امّا تقرير «مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة» (بتسيلم)، فقد أشار الى انه خلال السنوات الخمس للانتفاضة، قتل في الارض المحتلة ٩٢٣ مواطناً فلسطينياً على أيدي قوات الامن الاسرائيلية، من بينهم ١٨٦ دون السادسة عشرة من العمر، توزّعوا على الشكل التالي: ٢٨٤ خلال السنة الاولى، و٣٠٠ خلال السنة الثانية، و١٢٧ خلال السنة الثالثة، و٩٦ خلال السنة الرابعة، و١١٦ خلال السنة الخامسة، بزيادة قدرها ٢٠ بالمئة عن السنة التي سبقتها. كذلك طرأ ارتفاع على عدد القتلى الاسرائيليين: ١٢ من قوات الامن و١٢ مواطناً خلال السنة الخامسة للانتفاضة، بينما قتل خلال السنة الرابعة اثنان من رجال الامن و٦ مواطنين وسائحتان (**المصدر نفسه**).

ومنذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، قُتل ٦٧٥ فلسطينياً من المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، منهم ١٩٧ حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، بالمقارنة بـ ١٥٤، في الفترة ذاتها، من العام الذي سبقه، أي بارتفاع قدره ٣٠ بالمئة. وقد هبط عدد السجناء الفلسطينيين بنسبة ١٠,٥ بالمئة، وانخفض عدد المعتقلين الاداريين من ٤٥٧ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ الى ٢٤٠ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

قراءات متناقضة

إذا كانت الارقام والاحصاءات اعلاه تنطوي على تباين، بقدر او بآخر، بين بعضها البعض، فإن القراءات والاستنتاجات امتدت من النقيض الى النقيض. وتراوحت بين مَنْ اعتبرها أفولاً لجذوة الانتفاضة وفشلاً لأهدافها، وبين مَنْ اعتبرها دليلاً على استمراريتها وتنويعاً لنشاطاتها واقترابها من مرحلة الحسم لصالحها. ورأت فئة ثالثة، ان مستوى العنف لا يشكّل مقياساً لقوة الانتفاضة لكونها «نزاعاً بقوة محدودة» لا يؤدي الى الحسم.

المعسكر الاول أوضح، ان الانتفاضة «فشلت في صد الزحف اليهودي على «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية]. صحيح ان يهوداً ارتدعوا خلال السنة الاولى، لكنه في الميزان النهائي للسنوات الخمس الكاملة تضاعف، تقريباً، عدد السكان اليهود هناك. وعلى جبهة المواجهة، كان للانتفاضة انجازات خلال السنوات الثلاث الاولى. فالجيش القوي، وبسبب غياب القيادة السياسية، وجد نفسه محتاراً ومرتبكاً ويجد صعوبة في مواجهتها. لكنه خلال السنتين الاخيرتين، وجد الوسائل والأدوات، وتراكمت الخبرات، وأصبح الجيش، حالياً، قادراً على المواجهة. والآن تبدو الانتفاضة وكأنها تقف على ابرة الميزان: امّا تحقيق انجاز سياسي ملموس أو التفجّر الذاتي ـ التفجر لأنها كسرت الظهر، اقتصادياً، للغالبية الحاسمة من السكان العرب. وإذا توفّر الصمود للجمهور الاسرائيلي وحكومته، ستكون الانتفاضة الوصفة الاكثر فعالية لهجرة عرب «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] عن أرض ـ اسرائيل... فإذا تلاشى عنصر الأمل السياسي، فإن ما سيحدث هو ازدياد اليأس عمقاً، الامر الذي إذا أضيف الى انعدام مصادر العيش سيؤدي الى النزوح (**معاريف**، ١٩٩٢/١٢/٤).